١٩٨٩/٣/٣١). والجدير بالذكر ان احد الشهداء هو سجين قضى بفعل الضرب على ايدي محققي جهاز الاستخبارات (شين بيت) في اثناء استجوابه في ١٩٨٩/٣/٦. وقد فاق عدد الجرحى ٢٨١، أغلبهم بالرصاص، حسب الاحصاءات الأولية، علماً بأن الكشف الفلسطيني بالاسماء يدل على ٣٥٤ على الاقل لمختلف الاسباب (**فلسطين الثورة**، ١٩٨٩/٢/٢٦ و٥ و١٢ و١٩/٣/١٩٨٩). ويلاحظ ان متوسط سنّ الشهداء ما زال في انخفاض، حيث تدنّى من ٢٦ سنة الى ٢٠ سنة خلال الشهور الاخيرة (**السفير**، ١٩٨٩/٢/٢٢).

كما لجأ العدو، كعادته، الى هدم المنازل واقتلاع الاشجار، كعقاب وكرادع في آن. فقد أغلق خمس غرف ومنزلاً وهدم غرفتين، وهدم مامجموعه ٥٣ منزلاً، منها ٢٥ بحجة انها غير مرخّصة. وشملت أعمال الهدم قرى ومدن سينيريا وبيت أمين واذنا ونابلس والخضر وبيت لحم ورفح وخان يونس وبيت أمرّ وارطاس وغزة. ويجدر الذكر خاصة ان منزلين تمّ تدميرهما في قصبة نابلس، في ١٩٨٩/٣/٧، بعد اتهام شابين بقتل جندي في وقت سابق. أمّا على صعيد اقتلاع الاشجار، فقد تمّ اقتلاع ٢٢٠ شجرة في جوار قباطية في ٢٣ شباط (فبراير)، و٨٠ شجرة قرب عزون في ٢٨ الشهر، ومئات عدّة في المكان ذاته في الثاني والثالث من آذار (مارس)، و٤٠ شجرة في تقوع في العاشر من الشهر، و٥٠٠ شتلة في شوفه في اليوم التالي. وقد أعقبت سلطات الاحتلال ذلك بمصادرة ١٦٥٠ دونماً من أراضي قرية شوفه في ١٣ الشهر، بينما قام المستوطنون بجرف ١٢ دونماً من اراضي حوسان في ٢٨ شباط (فبراير) (**الحياة**، ١٩٨٩/٣/١٤؛ **وفلسطين الثورة**، ١٩٨٩/٣/١٢). ولم يكن ذلك هو الاعتداء الوحيد للمستوطنين؛ اذ انهم متهمون بتسميم المواد الغذائية في قرية كفرراعي في ١٦ شباط (فبراير)، بعد سلسلة من التفجيرات الغامضة التي اصابت ١٦ فلسطينياً وقتلت أربعة خلال الاسابيع السابقة؛ وقد قاموا، أيضاً، بخطف احد شبان مخيم الامعري في الاول من الشهر التالي (**المصدر نفسه**، ١٩٨٩/٣/١٢).

شملت الاجراءات الاسرائيلية كذلك التدابير الجماعية ضد المواطنين، الى جانب القمع المباشر. فقد قررت السلطات العسكرية خفض الخدمات الطبية الى الفلسطينيين بنسبة الثلث، حسب تأكيد المصادر الاسرائيلية (**السفير**، ١٩٨٩/٢/١٧)؛ علماً بأن المصادر الغربية المطلعة قد أكدت، سابقاً، ان السلطات تمنع المواطنين الفلسطينيين من دخول اسرائيل لتلقي العلاج، سواء للجروح او الامراض على حد سواء، وانها قلّصت الخدمات المجانية بنسبة ثلاثة أرباع (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٨٩/٢/٢٢). ثم جاء قرار منع أصحاب السيارات في غزة من الانتقال الى اسرائيل، الاّ بعد دفعهم كافة الرسوم والضرائب، ممّا سيضطر اصحاب ٢٥ الف سيارة في القطاع الى الحصول على اشارة خاصة ثمنها عشرة شيكلات تعلّق على مقدم ومؤخرة السيارة، تدل على تسديد المستحقات (**السفير**، ١٩٨٩/٢/٢٧). وسوف تربط المعلومات حول السيارات واصحابها بواسطة كومبيوتر مركزي، من اجل منع «بضع مئات» من الناشطين سياسياً من الانتقال الى اسرائيل، وهو اجراء مشابه لاصدار بطاقات الهوية الخضراء الجديدة التي تمنع حامليها من العمل في اسرائيل. كما تعرّض القطاع والضفة الفلسطينية لعمليات عزل واقفال جماعية متكررة، خصوصاً في ٢٨ شباط (فبراير)، عشية الانتخابات البلدية الاسرائيلية.

طاولت الاجراءات الوقائية هذه العديد من الناشطين سياسياً؛ اذ قامت قوات الاحتلال باعتقال عشرات المواطنين الفلسطينيين «احترازياً» في ١٩ شباط (فبراير) والايام التالية من اجل احباط اعمال المقاومة في اثناء الاضراب العام الذي دعت اليه القيادة الوطنية الموحّدة. وامتدت الحملة لتشمل قيادة حركة المقاومة الاسلامية (حماس) في ٢٠ الشهر، حيث أكدت الاجهزة الامنية القاء القبض على ستة أشخاص منهم (**المصدر نفسه**، ١٩٨٩/٢/٢١). ثم أكدت السلطات انها اكتشفت عدداً من الخلايا والمجموعات المناوئة للاحتلال. الاولى تمّ اعتقال افرادها في ٢٠ الشهر، حين زعم العدو انه كشف أمر ثلاث خلايا شمال القدس، اتهمهم بالتخطيط لمهاجمة الجنود ونزع أسلحتهم. ثم اعتقلت قوات الاحتلال مجموعتين اخريين في القدس في ٢٣ منه، كانتا تقومان بقذف الحجارة وقنابل المولوتوف. ثم امتدت القائمة، في اليوم